الاستثمار الذكي .. الثروة البحرية

نشر في جريدة أخبار الخليج 21 مارس 2021

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

عندما نتحدث عن الاستثمار في الثروة السمكية أو البحرية فنحن لا نتحدث عن بضعة أطنان من الأسماك التي تنزل يوميًا إلى الأسواق ويتم تداولها، والتي يذهب معظمها إلى المنازل أو المطاعم والفنادق ليتم تناولها خلال شهر أو بضعة أشهر، وإنما نحن عندما نتحدث عن الاستثمار الذكي فإننا نتحدث عن الكيفية التي تسهم فيها تلك الأطنان من الأسماك والثروة البحرية وتحويلها من الاستهلاك إلى الإنتاج والصناعة المتكاملة المستدامة، لتسهم هذه الثروة الطبيعية بصورة مستدامة في توفير السيولة المالية وثراء الدول وتوفير فرص عمل للشباب من الجنسين والعديد من الأمور ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية القصوى التي حتمًا ستنعكس على الدولة من الداخل واستقرارها وازدهارها.

ويمكن أن يلاحظ من خلال الإحصاءات التي تنشرها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) سنويًا أنه لا توجد دولة عربية من ضمن الدول العشر العالمية التي تتصدر قائمة الدول الأكثر صناعة للثروة السمكية أنه، إذ إن هذه القائمة تضم – بحسب الترتيب التنازلي – الصين، الهند، إندونيسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تشيلي، اليابان، تايلاند، فيتنام، روسيا،

وحتى الدول العربية مجتمعة ككتلة متوحدة لا تدخل ضمن هذه الدول، وذلك بسبب أن الدول العربية ليس لديها استثمار ولا صناعة سمكية يمكن أن تضاهي بها دول العالم، فمعظم الإنتاج السمكي والبحري الذي ينتج فيها يذهب إلى الأسواق ويباع ويتم استهلاكه فيما عدا بعض الدول التي لديها بعض المصانع لتجميد الأسماك وبعض الكائنات البحرية لتقوم بتصديرها إلى بعض الدول المحدودة.

ولقد وجد أن الشواطئ البحرية العربية تمتد إلى نحو 22.7 ألف كيلومتر، وتبلغ مساحة الجرف القاري الغني بالأسماك نحو 608 آلاف كيلومتر مربع بجانب العديد من المسطحات المائية من البحيرات والأنهار والمستنقعات والمجاري المائية الداخلية التي تقدر مساحتها بنحو 3 ملايين هكتار، كما تقدر أطوال الأنهار التي تمر في الأراضي العربية بحوالي 16.6 ألف كيلومتر. ولقد تم تقسيم هذه المناطق إلى أربع مجموعات، وذلك على النحو التالي:

أ. منطقة الساحل المطلة على المحيط الهندي: وتشمل المسطحات المائية لبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي وإقليم عدن. ويبلغ طول السواحل العربية ضمن تلك المجموعة نحو 4.9 آلاف كيلومتر، كما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 121 ألف كيلومتر مربع. وتشمل الأقطار المطلة على هذه السواحل كلا من الإمارات، البحرين، السعودية، الصومال، سلطنة عمان، قطر، العراق، الكويت واليمن.

ب. منطقة البحر الأحمر: يقدر طول الساحل العربي في هذه المنطقة بنحو 6.5 آلاف كيلومتر، بينما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 189 ألف كيلومتر مربع، والأقطار العربية المطلة على ذلك الساحل تشمل كلا من الأردن، السعودية، السودان، جيبوتي ومصر واليمن.

ت. منطقة البحر الأبيض المتوسط: ويقدر طول ساحلها بنحو 7 آلاف كيلومتر، بينما تبلغ مساحة جرفها القاري نحو 200 ألف كيلومتر مربع. وتشمل الأقطار العربية المطلة على ذلك الساحل كلا من تونس، الجزائر، سورية، ليبيا، فلسطين، لبنان، المغرب ومصر. وشرق البحر الأبيض المتوسط له إمكانية صغيرة من حيث كمية الأسماك المتاحة لنشاط الصيد، حيث إنّ الجرف القاري من جنوب البحر الأبيض المتوسط أقل إنتاجًا من مثله في شمال البحر الأبيض المتوسط نظرًا لقلة عدد الأنهار التي تصبّ المواد المغذّية في البحر، على الرغم من هذا فإنه في بعض السنوات والفصول تكون هناك زيادة مفاجئة في وفرة بعض الأسماك الساحلية الصغيرة كنتيجة لبعض الظروف البيئية المؤقتة. كما توجد بعض المناطق الغنية نسبيًا مثل تلك الموجودة في خليج قابس في تونس، وخليج سرت في ليبيا ودلتا النيل في مصر.

ث. منطقة المحيط الأطلسي: ويقدر طول ساحلها العربي بنحو أربعة آلاف كيلومتر، ومساحة جرفها القاري تقدر بنحو 94 ألف كيلومتر مربع ويطل عليها كل من موريتانيا والمغرب.

وعلى الرغم من كل هذه المساحات والميزان التجاري العربي للأسماك الذي يمكن اعتباره بصفة عامة لصالح الدول العربية مجتمعة، فإن إنتاج وتصدير الأسماك ينحصران في عدد محدود من دول الوطن العربي على سبيل المثال تركز حوالي 73٪ من إنتاج الأسماك في الوطن العربي عام 2000 في ثلاث دول هي المغرب (30.5٪) ومصر (24.2٪) وموريتانيا (18.2٪)، بالإضافة إلى بعض الدول المنتجة مثل: اليمن والإمارات وسلطنة عمان والجزائر وتونس.

ولقد وجدنا أن الدراسات تشير إلى أن الوطن العربي يواجه العديد من المشاكل التي تُعد تحديات كبيرة وحقيقية للاستثمار الذكي للثروة البحرية، منها ذلك:

1. طرق الصيد التقليدية والفجوة الفنية.
2. التركيز على الصيد الساحلي لأن أساطيل الصيد العربية غير مجهزة للصيد في المياه العميقة.
3. محدودية أو عدم دقة المعلومات والإحصاءات الخاصة عن الصيد والمخزون السمكي.
4. الصيد الجائر وتدهور الأرصدة السمكية.
5. موانئ الصيد وأماكن التفريغ محدودة العدد.
6. يفتقر قطاع الصيد إلى البنية التحتية للموانئ مثل ورش الصيانة ومخازن التبريد وغيرها.

7. **ضعف القدرات المؤسسية والإدارية ونقص الخطط الاستراتيجية لقطاع الثروة السمكية.**
8. **ضعف قدرات تجهيز الأسماك.**
9. **ضعف القدرات من حيث جودة الأسماك وتربية الأحياء المائية وضعف عمليات بناء القدرات للموارد البشرية في القطاع.**
10. **ضعف البحث ونقل التقنيات والخدمات في كل المجالات المتعلقة بتنمية واستغلال الموارد السمكية (صيد الأسماك، تربية الأحياء المائية، النقل والتداول، المعالجة، مراقبة الجودة، التسويق .. إلخ).**
11. **ضعف القدرات المالية والفنية والتنظيمية لمجتمعات الصيادين.**
12. **محدودية التسهيلات الائتمانية المقدمة للصيادين من قبل المؤسسات المالية.**
13. **محدودية استثمارات الحكومات والقطاع الخاص في قطاع الثروة السمكية.**

ليس ذلك فحسب، وإنما – على الرغم من هذا الضعف – فإن تسويق المنتجات السمكية في الدول العربية عادة لا يتم إلا محليًا، وذلك من خلال عدة شبكات تسويقية خاصة التعاونيات وأسواق الجملة والأسواق المفتوحة، إذ تُباع المنتجات السمكية لتجار الجملة، الذين يعيدون بيع

المنتجات إلى الوسطاء وتجار التجزئة قبل الوصول إلى المستهلكين النهائيين. في بعض البلدان، يبيع المنتجون المنتجات مباشرة إلى المستهلكين. ولقد وجدنا أن العديد من أسواق الأسماك في الدول العربية يمكن أن تُعد بدائية وتفتقر إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية ومرافق التداول والحفظ، وهذا له انعكاسات سلبية على جودة الأسماك وقيمتها.

وجانب آخر، وجدنا من خلال العديد من الأدبيات أن عدداً من الدول العربية تستورد المنتجات السمكية من خارج حدود الوطن لسد النقص في إنتاجها المحلي، وتشمل هذه الواردات الأسماك الطازجة والمبردة والمجمدة، بالإضافة إلى الأسماك المملحة والمدخنة والمعلبة. إذ يمكن أن يلاحظ، بحسب ما تشير الإحصائيات، أن واردات الدول العربية من الأسماك في عام 2013 يقدر بحوالي 950.240 طنًا بكلفة 2.09 مليار دولار، بزيادة قدرها 3.4٪ مقارنة بكلفة عام 2012.

وفي البحرين إذ تُعد الثروة السمكية هي من الثروات الطبيعية – ربما – الوحيدة المتوفرة في هذا البلد، وذلك لأننا لا نمتلك كل تلك الثروات الطبيعية التي يتمتع بها العديد من الدول، وكان من المفروض أن نستثمر هذه الثروة منذ السبعينيات من القرن الماضي، فلو أمكن اعتبارها – منذ تلك الفترة – جزءًا من اقتصاد البلاد، لما أصبحنا اليوم نعاني من شح تلك الأنواع من السمك وربما انقراض بعضها. ولو أمكننا أن نضع التشريعات

المهمة التي تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار، لما أصبح الصياد يعاني الأمرين، إذ يعاني من ضغط الحياة ومن انقراض الأسماك.

دعونا مما مضى كله، لنبدأ من هذه النقطة ومن جديد، فماذا يمكن أن نفعل اليوم ؟

1. نعمل برنامجًا لإعادة تأهيل البحر، وذلك من خلال استزراع الشعب المرجانية الصناعية، ومنع الصيد في بعض المناطق.. الخ.
2. نفتح السوق لمزارع الأسماك، ويجب ألا تقف السلطات في وجه المستثمرين الذين يريدون أن يدخلوا هذا السوق.
3. إنشاء مصانع لتجميد الأسماك والربيان وبقية الكائنات الحية.
4. التشجيع على تصدير الأسماك في زمن الوفرة.
5. تنمية هذا القطاع بكل ما يمكن، ونشر الوعي بتناول الأسماك وفوائدها بدلاً من فتح المطاعم للوجبات السريعة.
6. فتح المجال في قطاع التعليم والتدريب في هذا المجال.

وربما بعض الأمور الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك الكثير من الصناعات التي يمكن أن ترافق الاهتمام بالثروة السمكية الطبيعية الأصلية بدلاً من الاهتمام ببعض الأمور الأخرى، وربما من أهم تلك الصناعات التي يمكن أن نوليها اهتمامنا اليوم إن كنا فعلاً نريد أن نستثمر في الثروة البحرية بطريقة مستدامة ذكية أن نهتم أولاً بالثروة البحرية الطبيعية وأن نهتم بالبحر وكل ما ينتج وكل من يهتم بالبحر، والجانب

الآخر هو أن نهتم باستزراع الأنواع البحرية مثل الأسماك والربيان وربما بعض الكائنات الأخرى.

ويجب أن نلاحظ أننا هنا نتحدث عن استثمار متكامل ومستدام للثروة البحرية، ولا نتحدث عن مجرد صيد وبيع وشراء الأسماك في الأسواق ولا حتى تصديرها إلى دول الجوار، وإنما نحن نتحدث عن أكبر من ذلك، وهذا يعني الصناعة السمكية وإنشاء مصانع وتجهيز وتحضير الأسماك والمنتجات البحرية بصفة كبيرة، وتصديرها على المستوى العالمي. بمعنى اننا نتحدث عن استثمار وصناعة ذكية مستدامة، وهذا يحتاج إلى جهد كبير، وليس مجرد تصريحات وخطط موضوعة في الأرفف.